

## إشكالية الصحافة المستقلة وحرية التعبير في الجزائر

عبد الكريم قلاقي

جامعة التكوين المتواصل مركز بوزريعة

### ملخص

لقد جاء دستور 1989 ليكون المنطلق الأساسي للتعددية السياسية والإعلامية في الجزائر ويعكس الحريات الفردية الجماعية على أساس المنهج الديمقراطي، كحرية الرأي، حرية التعبير وحرية تأسيس الأحزاب والجمعيات والجرائد والمجلات. وظهرت قنوات جديدة للتعبير عن مختلف الآراء والأفكار والتصورات وقد تم وضع عدة إجراءات وقوانين تنظيمية تجسد ما جاء به دستور 1989

ويعالج هذا المقال إشكالية الصحافة المستقلة في الجزائر بعد مرحلة الإنفتاح الديمقراطي التي عاشتها البلاد وكيف استطاعت هذه الصحافة الناشئة من التعايش مع مختلف الأوضاع التي سادت تلك الفترة ومختلف المراحل التي مرت بها.

ومن خلال تحليل وضعية هذه الصحافة والتغيير السياسي الحاصل في تلك الفترة نحاول الإجابة على إشكالية الدور الذي لعبته الصحافة المستقلة في ظل تلك المرحلة الصعبة في ترقية حرية التعبير في الجزائر النضال من أجل ترسيخ المبادئ الديمقراطية والمساهمة في تكوين الرأي العام ونشر الوعي الديمقراطي في أوساط المجتمع الجزائري وذلك رغم كل العوائق والعراقيل التي عانت منها والتضحيات التي قدمتها في سبيل ذلك.

**الكلمات الدالة:** الصحافة المستقلة، الإعلام، الديمقراطية، قانون الإعلام، التعددية، النظام السياسي.

## Summary

The Constitution of 1989 came to be the basic premise of the political and media pluralism in Algeria and reflects the collective individual freedoms on the basis of a democratic approach, such as freedom of opinion, freedom of expression and the freedom to establish political parties and associations, newspapers and magazines. There were new channels to express different views, ideas and perceptions have been several actions and regulatory laws embody brought by the 1989 Constitution put

This article addresses the problem of the independent press in Algeria after democratic opening phase experienced by the country, and how could this emerging journalism coexist with various conditions that prevailed in that period and the various stages through which.

Through the status of this press analysis and political change happening in that period we are trying to answer the problematic role played by the independent press in lost those difficult phase in the upgrade of freedom of expression in Algeria, the struggle for the consolidation of democratic principles and contribute to the formation of public opinion and the dissemination of democratic awareness among Algerian society that in spite of all the barriers and obstacles that suffered and the sacrifices they have made for the sake of it.

**Keywords:** Independent media, media, democracy, media law, pluralism, political system.

## مقدمة

إن حرية الصحافة تعني إزالة جميع العراقيل التي تصادف التدفق الإعلامي في جميع مراحلها، وهي تبنى بذلك على وجهين: **الوجه الأول:** ويتطلب حرية الرأي والنشر وبالتالي حرية المحتوى. **الوجه الثاني:** ويتعلق بحرية تلقي الرسالة الإعلامية وذلك دون أي عائق. وعليه فإن حرية الصحافة شاملة من اللحظة التي تتصل بالحدث إلى غاية توزيع العدد المنشور ووصوله إلى القارئ. إلا أن هذا المفهوم لا وجود له إلا من الناحية الشكلية، أي أن التشريعات والقوانين قد نصت عليه، لكن تطبيقه في الواقع لا يكون إلا نسبيا وذلك تبعا للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلد، وحسب درجة استقلالية الصحيفة على جميع المستويات واستقلالية الصحافة هي التطبيق الواقعي الميداني لحرية الصحافة.

أما مفهوم الصحافة الخاصة فإن هذا الأخير قد أشارت إليه قوانين الإعلام للدلالة على ملكية الصحيفة ونوعها فهناك الملكية الخاصة للجرائد وهناك الملكية العامة لها، فقد تكون الصحيفة الخاصة (من ناحية الملكية) ولا تكون مستقلة في ممارستها الإعلامية، فتكون الجريدة خاصة بالمفهوم المادي والتجاري أي أن ملكيتها ونشاطها (من إصدار وتحرير ونشر وتوزيع) صادر عن شخص أو مجموعة من أشخاص، وتعود أرباح هذا النشاط لنفس الشخص المالك أو الملاك، وله الحق في تسيير شركته حسب إراداته الخاصة ووفق القواعد المحددة في القانون. وتكون مستقلة بالمفهوم المعنوي، عن القطاع العمومي أي أنها غير تابعة بشخصية الشركة المعنوية لوصاية الحكومة أو المؤسسة من مؤسسات الدولة ذات الطابع العمومي. وعليه فاستقلالية الصحافة على وجهين:

**وجه مادي:** بحيث تكون الملكية خاصة. **وجه معنوي:** وهذا يعكس أساسا عدم تبعية الصحيفة للحكومة من خلال خطها الافتتاحي.

وتعمل الصحافة المستقلة على توفير المعلومات والآراء المختلفة وتعرضها على القراء بشكل موضوعي ومحيد، مبني على حقائق ومعرفة كبيرة للأشخاص والبرامج السياسية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. فهي إذن توفر حق القراء في المعرفة من خلال المراقبة والإعلام الشامل والمتنوع وهذا ما يسمح بخلق مستوى عال من الوعي السياسي وبالتالي الاجتماعي من خلال ربط علاقة اتصالية بين أفراد المجتمع ومؤسسات الدولة.

أولا : نشأة الصحافة المستقلة في الجزائر

## 1 - الصحافة المستقلة قبل الثورة

ميزت الصحافة الوطنية ظاهرة الانقطاع والاختفاء والصدور وعدم الانتظام والمصادرة في تلك المرحلة ومنها الصحافة المستقلة. مردّها الواقع السياسي الذي فرضه المستعمر، مما جعل هذه الصحافة تعيش في صراع دائم في سبيل الحياة، إذا كانت تعاني من تضيق المستعمر عليها ومن

عقبات فنية وإدارية صعبة. تبدأ من رخصة الامتياز التي لا يحصل عليها عادة إلا بعد وقت طويل وصعوبات حمة وتنتهي بقلّة وسائل الطباعة وانعدام طرق التوزيع والنشر، مروراً بالنظام الرقابي الاستعماري الغير رسمي والمخالف حتى للقوانين الفرنسية. وهو ما يظهر جليا في قانون حرية الصحافة الصادر في 29 جويلية سنة 1881 والذي تنص مادته الخامسة على أن كل جريدة أو نشرية أو دورية يمكن أن تكون موزعة على الجمهور بدون رخصة أو كفالة مادية مسبقة. كما نصت المادة التاسعة والستون منه على أن يكون هذا القانون نافذ المفعول في الجزائر أيضا<sup>1</sup>.

لكن ما إن صدرت أول جريدة عربية من مصدر غير السلطة الاستعمارية وكانت خاصة، وهي جريدة المنتخب الصادرة بمدينة قسنطينة، قامت الحكومة بانتهاك هذا القانون ضدها وذلك بعد ثمانية أشهر فقط من صدور القانون على الرغم من أن جريدة المنتخب كانت مزدوجة اللغة وكان صاحبها فرنسي الجنسية، لكن طاقمها مكون من الجزائريين وكانت تؤمن بالتحالف بين المسلمين والفرنسيين. إلا أن ذلك لم يشفع لها حين تجرأت على مهاجمة الكولون وسياسته التوسعية حيث تم مصادرتها والحكم على مديرها (بيار إيتيان) بالسجن وتغريمه بمبالغ طائلة. كما حاولت جريدة (المبصر) المزدوجة اللغة أن تتبع نهج (المنتخب)، فكان جزاء مديرها (بيار أونيسه) السجن مدة شهر كامل<sup>2</sup>.

لم تستعيد الصحافة المستقلة نشاطها إلا بعد عشر سنوات، حيث تم إصدار جريدة (الحق) بمدينة عنابة 1893 والتي تعتبر أول تجربة إعلامية خاصة بالجزائر حيث كان يديرها ويحررها مسلمون جزائريون، وكانت معروفة بمواقفها ضد اليهود مما جعلها عرضة للمصادرة. وتبع جريدة الحق، جريدة أخرى عام 1903، عنوانها (الجزائر) لصاحبها عمر راسم، ثم انقطعت بعد صدور عددين منها فقط، وخلفتها جريدة (ذو الفقار) عام 1913 والتي كان يقوم بمفرده بتحريرها ونسخها وتصويرها ونشرها لمدة سنتين كاملتين<sup>3</sup>. كما صدرت جريدة أخرى في هذا العام لصاحبها عمر بن قدور تحت اسم (الفاروق) ولم يلبث المستعمر أن صادرها بعد

عامين لتعود سنة 1920 وتصادر نهائيا بعد عام من صدورها. كما صدر في نفس العام أي 1913 جريدة (البريد الجزائري) لصاحبها محمد عز الدين القلال بالجزائر العاصمة وصدورت بعد 4 أعداد فقط. أما مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى فقد تميزت بميلاد العديد من العناوين المستقلة منها 08 صحف لأبي اليقضان والتي استمرت في الصدور على مدار 13 سنة كاملة، بداية من سنة 1928 وحتى 1939. من أشهر صحفه: جريدة وادي ميزاب، المغرب، النور، النبراس، ميزاب، الأمة، البستان<sup>4</sup>. كما تدرج في سياق الصحف المستقلة صحف الشيخ الطيب العقبي، التي كانت ناطقة باسمه لا باسم جمعية العلماء المسلمين. منها: جريدة (الإصلاح) التي صدرت عام 1927 ببسكرة وتوقفت عام 1948 بعد سلسلة من الظهور والاختفاءات، كما صدرت له جريدة أسبوعية أخرى اسمها (عصى موسى) عام 1950 وأعقبها مجلة (اللواء) عام 1952 لتخلفها (القيس). ولعل من أبرز الأسماء الصحفية التي أنشأت هي الأخرى صحفا حققت صدى كبيرا في الساحة الإعلامية، صحف محمد السعيد الزاهري ومن بينها: صحيفة الجزائر الصادرة عام 1925 وصحيفة البرق الصادرة عام 1927 بقسنطينة وأسبوعية الجحيم عام 1933<sup>5</sup>.

تضاف إلى هذه الصحف المذكورة بإيجاز كبير، قائمة طويلة من الصحف التي أنشأها جزائريون وأشرفوا على تمويلها من مواردهم الخاصة، على غرار ما فعله الأمير خالد بإصداره لجريدة الإقدام، التي لعبت دورا وطنيا هاما أدى إلى مصادرتها وتجريم صاحبها ثم نفيه بدعوى الإخلال بالأمن العام. وكذا صحيفة الحسن بن عبد العزيز بإسم لسان الدين الصادرة عام 1923 بالعاصمة والتي توقفت بعد 12 عددًا منها ثم عادت للظهور من جديد عام 1937، ثم توقفت نهائيا في نفس السنة. ثم صحف محمد عبايسة الأخضرى صاحب جريدتي الثبات ثم المرصاد. وجريدة الميدان لصاحبها الحاج الطيب بن حملة. وجريدة الروح التي أصدرها أبو العلا بكر بن الحاج سليمان وتوقفت خلال الحرب العالمية الثانية وغيرها من العناوين التي تدرج في

نطاق الصحف الخاصة، تم إغفال الحديث عنها لمحدودية صدورها.

استمر هذا المشهد الإعلامي إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية وتوقيف المستعمر لجميع الصحف الصادرة المستقلة منها والحزبية، مما فسح المجال لحزب جبهة التحرير أن يهيمن على المجال الإعلامي دون منافس وهذا منذ الأشهر الأولى لعام 1956. مكرسة في ما بعد أحادية إعلامية من خلال جريدة المجاهد، التي استطاعت أن تجند الرأي العام الجزائري والعالمي لخدمة أهداف الثورة والتمثلة في التخلص من الاستعمار وتحرير الشعب الجزائري.

## 2 - الصحافة المستقلة اثناء الثورة

نشأت الصحافة المستقلة في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، شأنها في ذلك شأن الصحافة الجزائرية عموما، مما جعلها تعيش خاضعة لنظامه. وهو ما يسفر أيضا وصفها بصحافة المقاومة في أغلب الأحيان، فهي كانت تقلق من حيث رسالتها وأهدافها الوجود الفرنسي ومصالحه في الجزائر، سيما بعد أن اتسع نطاق توزيعها ونسبة سحبها. وبذلك فإن ميلاد الصحافة المستقلة في الجزائر ليس وليد مرحلة التعددية وليس مرتبنا بقانون الإعلام لعام 1990، اللذان في حقيقة الأمر أعادا الاعتبار للصحافة المستقلة التي كانت موجودة قبل الثورة التحريرية. وتم تجميد نشاطها من قبل الاستعمار نظرا للدور الذي كانت تلعبه في توعية الجزائريين ثم عمدت القوانين الرسمية للدولة الجزائرية والممارسات السلطوية في عهد الاستقلال إلى تغييبها وتكريس واقع إعلامي آخر، مغاير تماما للواقع الإعلامي ما قبل الاستقلال<sup>6</sup>.

شهدت الساحة الإعلامية الجزائرية حتى سنة 1956 ثلاث أنواع أساسية من الصحف، يندرج فيها تيارين أساسيين. أولهما إصلاحية تربوي، وثانيهما سياسي بمختلف تياراته، وهي التي شكلت الصحف الحزبية التابعة إما لحزب انتصار الحريات الديمقراطية (M.T.L.D) مثل صحيفة المنار، التي استطاعت أن تعكس في أعدادها الواحد والخمسين، تطورات الحياة في الجزائر. مما جعل البعض يعتبرها إرهابا قويا من إرهابات الثورة التحريرية، إلى جانب صحف (المغرب

العربي) (صوت الجزائر)، (صوت الشعب).<sup>7</sup> أو تابعة للحزب الشيوعي الجزائري الذي أصدر بعدها صحيفة (ليبرتي) ثم (الجزائر العربية) والتي تعد نسخة لجريدة (الكفاح الاجتماعي) التي كانت تصدر في الثلاثينات. يضاف إلى هذه الصحف، صحيفة (المساواة) و(الوطن) اللتان أصدرها الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA) تحت إدارة فرحات عباس. أما نجم شمال أفريقيا فقد أنشأ صحفا عدّة بعضها باللغة العربية والبعض الآخر بالفرنسية، في كل من الجزائر وباريس، منها ( الأمة) باللغة الفرنسية ثم جريدة (الشعب)، إلا أنه تم توقيفها مع توقيف نشاط الحزب في سنة 1937. وقد استطاع طبع وتوزيع دورية خلال نشاطه السري عام 1943 تحت اسم (صوت الأحرار) لكنها لم تكن منتظمة وفي غمرة أحداث 8 ماي 1945 أوقفت جميع الدوريات الوطنية.<sup>8</sup>

أما النوع الثاني من الصحف الجزائرية فكان تابعا للتنظيمات الاجتماعية والدينية والذي كان لسان حالها، حتى وإن كان بعضها من تأسيس أشخاص إلا أنها كانت ناطقة باسم تنظيم ديني أو اجتماعي معين. على غرار جريدة (العبقرية) التي أسسها في ماي 1947 الشيخ عبد الوهاب بن منصور، أستاذ بدار الحديث بتلمسان، إلا أنها كانت ناطقة باسم جمعية العلماء المسلمين.<sup>9</sup>

ونفس الشيء ينطبق على مجلة (افريقيا الشمالية) التي أسسها اسماعيل العربي، أحد خريجي جامعة القاهرة والتي كانت بدورها تنطق باسم جمعية العلماء المسلمين. ولعل أبرز صحف جمعية العلماء المسلمين، صحيفة المنتقد (1925) والشهاب من (1935 إلى 1939) البصائر من (1935 إلى 1939)، ثم من (1947 إلى 1956) وكذا صحف أخرى مثل: السنة، الصراط، الشريعة.

أما النوع الثالث فيتمثل في الصحافة المستقلة التي كانت نشيطة وتعتمد أساسا في تمويلها على تبرعات الأهالي، إلى جانب المساهمات المالية لمؤسسيها. وتميزت الصحافة المستقلة بكونها صادرة في معظمها باللغة العربية أو مزدوجة اللغة، إلى جانب وجود بعض الصحف باللغة الفرنسية.

ويمكن الإشارة إلى أنه صدر من الصحف في الفترة ما بين (1927 إلى 1939)، حوالي ثلاثين جريدة. من بينها 10 جرائد باللغة الفرنسية، ثلثها تابع للخوادم والبقية إما للجمعيات الدينية أو للأحزاب السياسية المعروفة<sup>10</sup>.

وقد تميزت الصحافة المستقلة شأنها شأن الصحافة الحزبية بالانقطاع المستمر وعدم الانتظام في الصدور حتى باتت أعمار البعض منها لا يتعدى بعض الأشهر باستثناء، يومية (النجاح) التي أسسها عبد الحفيظ الهاشمي وإسماعيل مامي عام 1920 بنواحي قسنطينة، بمساهمة عبد الحميد بن باديس قبل أن ينسحب منها بعد تغير ميولاتها التي باتت مشبوهة في خدمة الاستعمار والتي تمكنت من أن تبقى في الساحة الإعلامية لمدة 37 كاملة بدون أن تمنع من 1920 إلى 1956<sup>11</sup>.

### ثانياً — مراحل تطور الصحافة المكتوبة في الجزائر بعد الاستقلال

ورثت الجزائر عن العهد الاستعماري، تركة ثقيلة في جميع المجالات. فعشية إعلان استعادة الاستقلال الوطني في جويلية 1962. كان الوضع السياسي والاقتصادي يتمثل فيما يلي: أجهزة إدارية مشلولة، اقتصاد وطني مخرب، أوضاع اجتماعية متردية وارتفاع نسبة الأمية. كما شهدت هذه الفترة احتدام الصراع على السلطة بين مختلف تيارات حزب جبهة التحرير الوطني، وهذا نتيجة لعدم الاتفاق حول طبيعة النظام السياسي الذي سيقود البلاد، فجاء دور الإعلام لتوعية الجماهير ولوضع حد لهذه المشاكل ومن هنا كانت الانطلاقة نحو خلق منظومة إعلامية، حيث واجهت السلطة الجديدة عدة تحديات في مجال الإعلام.

- الأول، يتمثل في كيفية تحقيق التحول من إعلام الثورة التحريرية إلى إعلام مستخّر لإنجاح مهام البناء والتشييد.
- أما الثاني فيتعلق بالقرار الذي يجب اتخاذه لمواجهة الإرث الاستعماري في مجال الإعلام، ثم ما هي الوسائل والإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة لإيجاد سياسة إعلامية تستجيب

لطموحات الشعب والتي تختلف بالضرورة عن طموحات ومطالب أبناء الثورة

## 1- المرحلة الأولى : 1962 - 1965

إن الوضع القانوني للإعلام في الجزائر لم يتغير بعد الاستقلال، فالحكومة الجزائرية لم تصدر قانونا تشريعيًا جديدًا خاصًا بالإعلام. بل بقي العمل الإعلامي جاريًا حسب التشريع الفرنسي السابق في جميع الميادين، حيث القانون ليس فيه تعارض مع السيادة الوطنية وبما أن النشاط الإعلامي لم يعتبر مساسًا بالسيادة الوطنية فإن القوانين الإعلامية الموروثة بقيت حيز التطبيق، بالأخص قانون 1881 الذي كان يسمى بقانون "حرية الصحافة"، وينص على الحرية المطلقة في النشاط الصحفي

وينص كذلك على الملكية الخاصة للصحافة المكتوبة والذي أقره فيما بعد دستور 10 سبتمبر 1963 في مادته 19 حيث نص على: "تضمن الجمهورية الجزائرية حرية الصحافة والوسائل الإعلامية الأخرى، حرية الجمعيات، حرية الكلمة والتدخل عموماً وحرية الاجتماعات..."<sup>12</sup> وعليه يمكن اعتبار تلك المرحلة، مرحلة ساد فيها نوع من الديمقراطية الإعلامية، لا سيما أن المشرع الجزائري في دستور 1963 كرس تلك الحرية وجعلها من ضمانات سياسة الدولة وهكذا أصبح حقًا دستوريًا رغم وجود بعض القيود التي لم تؤثر في العمل الإعلامي آنذاك.

وقد سخرت الصحافة المكتوبة في هذه المرحلة لأجل إنجاح التحول من النضال المسلح ضد الاستعمار إلى العمل على البناء والتشييد. إذ كانت علاقة السلطة السياسية بالصحافة في هذه المرحلة علاقة تكامل، لكن لم يكن الوضع إلا ظرفيًا وذلك لعدة أسباب منها: انشغال السلطة بإعادة بناء ما هدمه الاستعمار، مما لم يجعل الإعلام من بين الأولويات التي اهتمت بها السلطة، وجعل الإمكانيات المسخرة للإعلام (سواء البشرية أو النفسية) ضعيفة. فالصحافيون الذين كانوا يمارسون العمل الإعلامي الثوري قبل الاستقلال أغلبهم رجال سياسة وعسكريون وليسوا إعلاميين بالمفهوم التقني، أي ليس لديهم تكوين إعلامي متخصص لا في المضامين الإعلامية ولا

في الأساليب التقنية والفنية. وقد وجدوا أنفسهم أمام وضع مخالف تماما بعد الاستقلال، يتطلب منهم رؤية جديدة وتناولا إعلاميا جديدا لقضايا جديدة لم يتعودوا عليها "إن من نتائج الثورة الجزائرية في ميدان الإعلام هو العجز المسجل في الإطارات الإعلامية سواء من حيث الكم أو من حيث الكيف، حيث أن الصحفيين آنذاك كانوا مناضلين سواء قبل الثورة أو خلالها، والبعض منهم (وهو قليل) قد تم تكوينه في الخارج خاصة في فرنسا أو في بعض البلدان العربية<sup>13</sup>.

وبما أن دستور 1963 قد جعل من جبهة التحرير الوطني الحزب الوحيد في البلاد الذي له صلاحيات ومهام تسيير ومراقبة هياكل الدولة، فقد كان لزاما أن يقوم بتصفية الصحافة الاستعمارية التي حافظت على وجودها بعد 5 جويلية 1962 كصحيفة صدى وهران l'echo d'Oran و صحيفة La dépêche d'Alger وكذا صحيفة Alger Républicain وعملت السلطة على مصادرة عدد من العناوين التي كانت من شأنها أن تشكل قطاع الصحافة الوطنية وكان أولها جريدة الشعب الناطقة بالفرنسية في 19 سبتمبر 1962 وفي شهر مارس من سنة 1963 استبدل هذا الاسم بترجمة le peuple واستمرت الجريدة في الصدور على هذا النحو حتى سنة 1965 إذ غير اسمها ثانية وأصبحت تحمل اسم المجاهد<sup>14</sup>.

إن خطر انتشار الصحف الاستعمارية في هذه المرحلة جعل السلطة تتخذ عدة إجراءات من أجل عرقلة هذه الصحف، وإصدار صحف جديدة تابعة للدولة. فجاءت جريدة مسائية Alger ce soir في أبريل 1962 لمواجهة France soir التي كانت تصدر بفرنسا وتوزع بالجزائر. وصدرت كذلك يومية la République في وهران والنصر في شهر سبتمبر 1963 بالفرنسية بمدينة قسنطينة، كما صدرت مجموعة من الدوريات منها المجاهد الأسبوعي بتونس.

وقد شرعت السلطة الممثلة في جبهة التحرير من خلال مسؤولين إعلاميين في إنشاء صحافة وطنية وخلق مؤسسات صحفية رغم العراقيل والمشاكل التي واجهتها ومنها المتعلقة بنقص وسائل الطباعة وارتفاع نسبة الأمية واستمرار منافسة الصحافة الاستعمارية التي يبدو أنها استفادت من

الفراغ القانوني للإعلام. ذلك أن القانون الذي أصدرته الحكومة الجزائرية في ديسمبر 1962 والذي ينص على أن يبقى العمل بالقوانين الفرنسية ساري المفعول. وكان لتلك الصحف الاستعمارية رواجاً كبيراً حيث بلغت طاقة السحب اليومي 250 ألف نسخة<sup>15</sup>.

انطلاقاً من هذه الأوضاع جاء قرار تأميم الصحف الاستعمارية وإصدار صحف وطنية، وقد شمل هذا القرار حتى الصحف الوطنية الموجودة آنذاك.

## 2- المرحلة الثانية : 1965 - 1978

إن المرحلة التي بدأت مع النصف الثاني من عام 1965 قد أفرزت وضعاً جديداً في طبيعة العلاقة بين الصحافة المكتوبة والسلطة السياسية، فمع بداية حكم الرئيس هواري بومدين بدأت الدولة بتقوية مؤسساتها واستعادت هيمنتها على القطاعات الكبرى للبلاد، ففي المجال الإعلامي أسندت مهام صياغة السياسة الإعلامية إلى وزارة الإعلام التي هيمنت على كل وسائل الإعلام، مع إلغاء المديرية العامة للصحافة المكتوبة في أكتوبر 1965. وقد انفردت وزارة الإعلام بصياغة السياسة الإعلامية وتنفيذها بعدما تمهيش دور الحزب في تخطيط السياسة العامة للبلاد وتكفلت بذلك الأجهزة التنفيذية للسلطة. وبناءً على هذه المهام الجديدة تحولت وزارة الإعلام إلى مؤسسة قوية في خدمة السلطة، إذ أصبحت منبرا للتوجيه السياسي والاجتماعي لسياسة السلطة بواسطة وسائل الإعلام الجماهيري، لا سيما القطاع السمعي البصري الذي حظي بعناية كبيرة مقارنة مع الصحافة المكتوبة، ويعود هذا إلى الأسباب التالية:

✚ الهيمنة الكاملة على مؤسسة التلفزيون والإذاعة من طرف السلطة

✚ طبيعة هذه الوسائل كقنوات فعّالة في التأثير على مجتمع يعاني نسبة كبيرة من الأمية

✚ ضعف حركية الصحافة المكتوبة مادياً وبشرياً

وقد ركزت السلطة في هذه المرحلة في توجهاتها الإعلامية، على تنمية قطاع السمعي البصري

لاستعماله كمنبر للدعاية السياسية، وقد جاء في أحد خطابات الرئيس بومدين، التصور الذي كان لدى السلطة فيما يخص مهمة الصحفي قائلًا: الصحفي ليس موظفًا بسيطًا، ولكنه مسئول حقيقي. يجب على صحافتنا أن تبني الأفكار التي تقودنا، يجب عليها ألا تكتفي بالموقف الوسط، أو تتخذ موقفًا معارضًا..<sup>16</sup>.

هذه دلالة كافية على المهمة التي كانت مسندة للإعلام بصفة عامة، وهي مساندة السلطة والدعاية لها باستعمال كل الإمكانيات دون محاولة الالتزام بالموضوعية أو توجيه النقد.

إن التوجه الاشتراكي الذي تبنته السلطة في محاولتها لتنظيم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي غياب الإطار القانوني للعمل الصحفي، جعلها من الصعب على الصحافة المكتوبة النهوض بالمهام المنوطة بها والمتمثلة في نشر الوعي الاشتراكي في أوساط المجتمع الجزائري. إذ أن الصحافة المكتوبة وبحكم طبيعتها (إعلام مقروء) يتطلب نسبة معينة من التعليم لم تكن لتشكّل وسيلة ذات انتشار واسع مقارنة بالإذاعة والتلفزيون، باعتبار أن النسبة الغالبة من الشعب الجزائري كانت تعاني الأمية. وعليه فهي كانت تتوجه فقط إلى فئة نخبوية معينة تحسن القراءة "هذه الظاهرة أدت بالحكومة الجزائرية إلى تجميد هذه الوسيلة ريثما تنتج المدرسة الجزائرية من يستطيع قراءة هذه الصحافة..."<sup>17</sup>.

إن النتيجة التي يمكن استخلاصها في هذه المرحلة والخاصة بعلاقة الصحافة المكتوبة بالسلطة، هي أنه رغم ضعف الاهتمام الذي أولته السلطة السياسية لقطاع الصحافة المكتوبة، ورغم تسيير العمل الصحفي وتجنيد خدمته لخدمة استمرارية الثورة والمبادئ الاشتراكية، فإنها شكّلت منبرا للدعاية السياسية ووسيلة من وسائل التعبئة الجماهيرية التي استغلته السلطة. وأهم ما ميز هذه المرحلة التي دامت (14 سنة)، أنها لم تشهد إلا صدور يومية واحدة وهي جريدة المجاهد واختفت فيها جريدة Alger Soir في أكتوبر 1965. لذا يمكن القول أن الصحافة المكتوبة مرت بمرحلة جمود كبيرة، ولم يكن هناك حركة في إصدار الصحف أو التوسيع من مدى انتشارها، بل ركزت

الجهود على القضاء على الملكية الخاصة في الميدان الإعلامي والسيطرة عليها كليا لترسيخ الاتجاه الاشتراكي للإعلام المبني على إلغاء الملكية الخاصة، وقد وضع هذا النظام في الجزائر بصفة تدريجية تكاد تكون لا شرعية، حيث انعدام وجود أي قانون عام يضبط هذه الوضعية ويميز حدودها. فمن الناحية القانونية، يسمح لكل فرد أن يصدر جريدة دون أن يتعارض مع القانون، وله الحق في ذلك، ولكن هذا الحق لم يطالب به أحد في هذه المرحلة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه لا جدوى في هذا الحق إذا كان إصدار جريدة لا معنى له ما لم يكن مصحوبا بالحق في توزيع هذه الجريدة<sup>18</sup>. هذه الوضعية جعلت من المستحيل إصدار جريدة خاصة في ظل نظام مراقبة يتعرض لكل ما يكتب في الجزائر قبل توزيعه في التراب الوطني.

### 3- المرحلة الثالثة: 1979 - 1988

تعتبر المرحلة اللاحقة لوفاة الرئيس هواري بومدين مرحلة الاهتمام بقطاع الإعلام وخاصة الصحافة المكتوبة، بعدما شهدت نوعا من الإهمال في المرحلة السابقة. والبداية كانت بانعقاد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير ما بين 21 و22 جانفي 1979، حيث يمثل هذا المؤتمر الخطوة الأولى في المرحلة الانتقالية التي مكنت الرئيس بن جديد من تولى السلطة وفقا للإجراءات القانونية المنصوص عليها في دستور 1976. فقد وافق المؤتمر ولأول مرة على لائحة خاصة بالإعلام، بعدما تأكدت أهميته الكبرى في التنمية ورغم أنها جاءت في عبارات حذرة وغير دقيقة إلى حد ما، إلا أنها احتوت على المحددات الأساسية لإشكالية تطوير الممارسة الإعلامية في الجزائر وأكدت على استمرارية ملكية الدولة لوسائل الإعلام وتبعه تحديد مسؤولية الصحفي التي تتطلب منه البحث المستمر عن الحقيقة والتأكد من جميع عناصر العمل الصحفي قبل تبليغه للجمهور. كما أكدت على حق المواطن في الإعلام الكامل الموضوعي<sup>19</sup>.

هذه الوثيقة تعتبر أول خطوة ومحاولة رسمية مدونة منذ الاستقلال يلتزم فيها النظام بتحديد تصورات عامة لممارسة الوظيفة الإعلامية. وقد وضع قطاع الإعلام بعد انعقاد هذا المؤتمر تحت

وصاية السلطة السياسية والحزب الذين أصبحا يهيمنان بصفة كلية عليه، هذا الأمر كان من الأسباب المباشرة في الواقع في تدهور الوضع الإعلامي، حيث أثبتت هذه الهيئات عدم فعاليتها وعرقلت ظهور النظرة الموحدة للمشكلة الإعلامية ومعالجتها حسبما تقتضيه من أولويات هذا الإشراف الذي خلق نوعا من الصراع بين الحكومة والحزب. حيث حاولت الحكومة إبقاء السيطرة على أجهزة الإعلام، بينما أراد الحزب أن يجعل منه أداة الثورة التي تلعب دورا بارزا في التكوين الإيديولوجي والتنوعية النضالية والتوجيه السياسي. ولقد ترجم هذا الصراع بإعادة تنظيم قطاع الإعلام قانونيا بإصدار بعض اللوائح والتشريعات.

وقد تم تقديم أول نص مشروع الإعلام عام 1981. تم ضبط المحتوى النهائي لهذا المشروع في صورته الرسمية في 6 فيفري 1982 وسمي بقانون الإعلام، حيث حافظ هذا القانون على احتكار الدولة لوسائل الإعلام والإنتاج والتوزيع وسير المؤسسات الإعلامية. كما نص على إسناد مهمة تسيير هذه المؤسسات إلى مناضلين في الحزب، وأكدت المادة 06 من القانون على ضرورة أن يكون مدراء المؤسسات الإعلامية مناضلين في حزب جبهة التحرير وقد أفسح هذا القانون المجال إلى نوع من الحرية في الإعلام على الأقل في جانبها النظري حيث نجد المادة 02 تنص على أن الإعلام حق أساسي لكل مواطن والمادة 45 على حق الصحفي في الوصول إلى مصادر الخبر وفي المواد 74 و84 على حق الرد والتصحيح. أما المادة 48 فتشير إلى مفهوم سر المهنة وتعتبره حق وواجب معترف به للصحفيين لكن يبقى الغرض الأساسي من إعادة تنظيم قطاع الإعلام بصفة عامة<sup>20</sup> وجعله من بين الوسائل الأساسية للبناء الاشتراكي وخدمة التنمية.

وعليه تم التأكيد على إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإعلام، فقد جاء في المشروع التمهيدي للمف السياسة الإعلامية مايلي: "...إن مفهومنا للإعلام كبلد اشتراكي ينتمي إلى العالم الثالث يقوم على أساس الملكية

الإحتماعية لوسائل الإعلام وعلى كونه جزء لا يتجزأ من السلطة السياسية التي هي حزب جبهة

التحرير الوطني وأداة من أدواتها في أداء مهمات التوجيه والرقابة والتنشيط...<sup>21</sup>.

إن هذه الإجراءات هي نتيجة العودة القوية لحزب جبهة التحرير الوطني للسلطة ومراكز اتخاذ القرار منذ 1979، وهي نتيجة أيضا لمحاولة هذا الحزب ضمان ولاء القيادات الإعلامية. وبناء على طبيعة الحكم في الجزائر آنذاك (الحزب الواحد) فقد كانت القيادات الإعلامية والشخصيات المسؤولة فيه هي في نفس الوقت قيادات في الحزب أعضاء في اللجنة المركزية والمكتب السياسي "هذه السياسة الإعلامية الجزائرية التي تعتمد في تحقيق أهدافها على رأسمالها البشري المتكون من وسط نخبة المناضلين الثوريين"<sup>22</sup>، ومع ذلك فإن الصحافة الحزبية بقيت ضعيفة مقارنة بالصحف الصادرة عن الحكومة التي كانت تمتاز بالتنوع والتعدد والموضوعية<sup>23</sup>.

وبالموازاة مع ذلك حرصت السلطة السياسية على تنظيم قطاع الإعلام وشرعت منذ ذلك الحين في تحسين وضعية الصحافة وتوزيعها وتنوعها كما وكيفا، دون الخروج عن نطاق خدمة النظام وإيديولوجية الحزب. فجهزت المؤسسات الصحفية بمعدات حديثة تمكنها من زيادة السحب، كما أنشأت عناوين أخرى أضيفت إلى تلك التي كانت موجودة آنذاك مثل جريدة المساء باللغة العربية وأوريزون باللغة الفرنسية عام 1985، والمسار المغربي باللغتين. ويعتبر هذا النشاط ذا مغزى مقارنة بالركود الذي كان سائدا من قبل، وقد ظهر نوع من التنافس بين اليوميات الصباحية واليوميات المسائية أحدث تطورا نوعيا في الصحافة المكتوبة لفائدة الإعلام والقراء...<sup>24</sup>

مقابل الضعف الإعلامي الذي كان سائدا آنذاك، كان من الضروري أن يظهر نوع من القلق لدى السلطة، خاصة مع الانفتاح الإعلامي الدولي الذي شكل مصدرا هاما للمعلومات بالنسبة للرأي العام، يتلقى منه الأخبار مباشرة ودون حواجز أو عراقيل. بما يتعلق الوضع العالمي وكذا الوضع الداخلي الوطني وهي الحاجة التي لم تستطع صحافة السلطة تلبيةها، نظرا لضعف الحركة الإعلامية وجمودها وطبيعتها وإدارتها البيروقراطية بل أكثر من ذلك " فقدت الصحافة الوطنية

دورها في نوعية المواطن وإخباره والتعبير عن انشغالاته اليومية عندما أصبحت تبرر سلوك المسؤولين السياسيين ومواقفهم وتقوم فقط بإيصال خطاب القمة إلى القاعدة"<sup>25</sup>.

ورغم كل هذه الجهود المبذولة في هذه المرحلة من أجل إعادة تنظيم قطاع الإعلام في شكل سياسة إعلامية وقانون إعلام إلى غيرها من الإجراءات التي اتخذت في قطاع الإعلام، لم تستطع الصحافة المكتوبة أن تتحرر من قيود الهيمنة السياسية التي كانت تمارسها عليها السلطة والحزب. فبما أن "مهمة التوجيه مهمة إستراتيجية بالنسبة للقيادة السياسية"<sup>26</sup> وشعارها إعلام وطني في خدمة الثورة، فإن هذه المضامين قد شكلت في الحقيقة المعوقات الأساسية للعمل الصحفي. فالإعلام الوطني كمفهوم لم يكن واضحا بما فيه الكفاية إذ أن إعلام المواطن وهو المبدأ الذي نصت عليه كل النصوص التشريعية آنذاك، بقي في حدود ما يصدر عن السلطة وما تأمر به. أما مفهوم الثورة فيعتبر من المفاهيم الأكثر غموضا في الخطاب السياسي وحتى في الخطاب الإعلامي في تلك المرحلة. إذ أنه يطرح عدّة تساؤلات منها: هل الإعلام هو الذي سيقوم بثورة على التخلف والامية وبناء الاشتراكية والتنمية الاقتصادية؟، أم انه سيقوم بثورة على كل من يعارض سياسة السلطة وينتقد اتجاهاتها وإستراتيجيتها التنموية؟.

وعلى هذا الأساس بقيت الصحافة المكتوبة قطاعا من قطاعات الدولة والصحفي فيها موظف لدى أجهزة الدولة وعليه فإن العلاقة التي كانت تربط السلطة بالصحافة المكتوبة، هي علاقة خضوع. فهي منذ سنوات عديدة لم تكن غير الناطق الرسمي للبنى السياسية والإدارية والنقابية للحكومة والحزب.

#### 4- المرحلة الرابعة: 1988 - 2010

لا يمكننا أن نتحدث عن جزائر التعددية السياسية والإعلامية دون أن نشير إلى الأحداث العنيفة التي عرفتها الجزائر في أكتوبر 1988. إذ يشكل هذا التاريخ نقطة تحول كبرى في المسار السياسي وبالتالي الإعلامي في بلادنا. فقد كانت هذه الأحداث امتحانا صعبا للإعلام الوطني

وللسلطة على حد سواء، حيث وضعتهما أمام الأمر الواقع وأصبح الصحفي يشعر أنه مهمش ولا يقوم بدوره في المجتمع، وأحس بالغبن والسيطرة الممارسة عليه من السلطة خاصة أن قانون الإعلام لسنة 1982 ورغم بعض الحرية الإعلامية المنصوص عليها فيه، إلا أن غالبية مواده لم تعد تلي متطلبات الصحفيين ومتطلبات المواطنين، فهي عبارة عن أحكام جزائية وعقوبات مسلطة دون مبررات ثابتة. وقد جاء دستور 1989 ليكون المنطلق الأساسي للتعددية السياسية والإعلامية في الجزائر ويعكس الحريات الفردية الجماعية على أساس المنهج الديمقراطي، كحرية الرأي، حرية التعبير وحرية تأسيس الأحزاب والجمعيات والجرائد والمجلات. وظهرت قنوات جديدة للتعبير عن مختلف الآراء والأفكار والتصورات وقد تم وضع عدة إجراءات وقوانين تنظيمية تجسد ما جاء به دستور 1989 وتحدد الضوابط العامة التي يسير عليها الإعلام يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إصدار منشور 19 مارس 1990 الذي سمح بتشكيل رؤوس أموال جماعية وإشهارية في مجال الإعلام، حيث ضمن المنشور للصحافيين عمال المؤسسات الإعلامية التابعة للدولة الاستفادة من أجرهم لمدة 30 شهرا أي إلى غاية 31 ديسمبر 1992<sup>27</sup>.
- المصادقة على قانون 90-07 المؤرخ في أبريل 1990 والمتضمن قانون الإعلام الذي جسد الأحكام الدستورية المتعلقة بحرية التعبير والتعددية في قطاع الإعلام.
- إقرار مرسوم تنفيذي يقضي بإعادة تنظيم المؤسسات الوطنية للتلفزيون والإذاعات ووكالة الأنباء الوطنية للأحداث المصورة، على شكل مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري. طبقا للمادة 12 من قانون الإعلام والمادتين 44 و47 من قانون 88.01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية<sup>28</sup>.
- وضع وسائل تنظيمية جديدة تتكفل بصلاحيات السلطة العمومية وضمان استقلالية الإعلام وتمثيل المهنة على مستوى مصادر القرار، أي وزارة الثقافة والاتصال ومجلس الإعلام والمجلس

الوطني السعوي البصري.

- تنظيم عناوين صحافة القطاع العام على شكل شركات أسهم مثل جريدة النصر، المساء، الجمهورية، أضواء، المسار المغاربي، الجزائر، الأحداث، الناطقة بالفرنسية، أوريزون Horizon، وغيرها في إطار قانون 88-01 المؤرخ في جانفي 1988 والقانون الخاص بصناديق المساهمة. كما تم في ظل هذه القوانين إعادة تنظيم الوكالة الوطنية للنشر والإشهار في شكل مؤسسة عمومية اقتصادية منذ 1989.

- تنظيم الأقسام الفنية التابعة لمؤسسات الصحافة المكتوبة مثل الشعب، النصر، الجمهورية على شكل مؤسسات اقتصادية عمومية تتولى مهمة طباعة الصحف أي فصل المطابع عن الصحف<sup>29</sup>. ولأهمية هذه الإجراءات القانونية والتنظيمية الجديدة التي غيرت ملامح الواقع الإعلامي في الجزائر، فإننا سنحاول تحليل واحد منها والذي يعتبر أهم المحطات في ظهور الصحافة المستقلة في الجزائر ألا هو قانون الإعلام لسنة 90. فقد تم ترسيخ فكرة قانون جديد ينظم المجال الإعلامي في الجزائر بعد أكثر من سنة من أحداث أكتوبر ودستور 1989 لكي يعبر على طموحات ليس الصحفيين فقط بل المواطنين بكل فئاتهم الاجتماعية وقد تم توقيعه ونشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 03 أفريل 1990.

يتضمن القانون 106 مادة موزعة على تسعة أبواب نركز على أهمها:

يحمل هذا القانون مبادئ التغيير الجذري في مسألة الصحافة والعمل الصحفي. ففي مادته 14 سمحت السلطة بإصدار آية نشره دورية بشكل حر، غير أنه يشترط لتسجيلها ومراقبة صحتها تقديم تصريح مسبق في مدة لا تقل عن 30 يوما من صدور العدد الأول. أما في ما يخص العمل الصحفي، فقد جاء في المادة 28 أن الصحفي المحترف هو كل شخص يتفرغ للبحث عن الأخبار وجمعها ونقلها واستغلالها وتقديمها خلال نشاطه الصحفي، بينما كان يشترط في قانون

82 الانتماء السياسي الحزب جبهة التحرير الوطني. أما المفاهيم مثل الحق في الإعلام والوصول إلى مصادر الخبر، فقد أوضحها القانون بتعريفات تعكس في مضمونها نتائج التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد منذ 1989.

فقد حددت المادة 04 مفهوم الحق في الإعلام في أجهزة وعناوين القطاع العام وتلك التي تملكها أو تنشئها الجمعيات ذات الطابع السياسي وتلك التي ينشئها الأشخاص الطبيعيون والمعلنون الخاضعون للقانون الجزائري.

ورغم هذه المبادئ التي حاولت فتح المجال واسعا للممارسة الإعلامية في الجزائر ونقلها من الممارسة السياسية في إطار الحزب الواحد إلى التعددية في العمل الصحفي في إطار إعلامي إلا أنها لم تكن لتعكس الطموحات التي كان ينتظرها الملاحظون والممارسون الإعلاميون في الجزائر. إذ أن قانون 1990 شهد عدّة نقائص جعلت منه محل انتقاد جهات كثيرة (الصحفيون، مفكرون، بعض من رجال السياسة... الخ). حيث لم تحدد مثلا المادة الثانية منه والمتعلقة بالحق في الإعلام كيفية ممارسة المواطن حقه في المشاركة في الإعلام وممارسة الحريات الأساسية في التفكير والرأي والتعبير، إذ أن هذا الحق بقي غامضا في طرحه مادام لم يحدد الكيفية التي يمكن على إثرها حماية وتقنين وإيضاح هذه الممارسة.

أما عن فصل العناوين الصحفية عن المطابع المشار إليها في المادة الثامنة، فإن تطبيقها واقعا قد أدى إلى ظهور عدّة مشاكل في تعامل الصحافة المستقلة مع المطابع التابعة للدولة كما سنرى ذلك فيما بعد، نظرا لطبيعة عمل هذه المطابع وطريقة تسيرها.

رغم وجود في هذا القانون العديد من الثغرات وبعض التناقضات وتوجيه الكثير من الانتقادات لمضامينه، إلا أنه بقي التشريع الأساسي لمرجعية الممارسة الإعلامية في الجزائر حتى ظهور قانون العقوبات في ماي 2001 والذي جاء نتيجة الضغوط الكثيرة التي مارستها بعض القوى في السلطة والتي اعتبرت أن الصحافة تعدت حدود اللياقة باسم حرية التعبير والرأي. فكانت بعض

المواد في هذا القانون بمثابة إعلان حرب على الصحافة المستقلة كما وصفته الأوساط الصحفية.

### ثالثا - علاقة الصحافة المستقلة بالنظام السياسي في الجزائر

مثل أكتوبر 1988، التاريخ الذي سمح بإحداث تغييرات جذرية في المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية، وكان أهمها إقرار دستور 1989 والذي فتح المجال أمام التعددية من جديد، بعد هيمنة أحادية لحزب جبهة التحرير الوطني دامت قرابة 30 سنة. وهو ما اعتبر انقلابا على الوضع السابق. وجاءت المادة (39) والمادة (40) لتضع حدا لاحتكار السلطة الممارسة منذ 1962 وفتح المجال للحياة السياسية أمام مختلف التيارات تحقيقا لمبدأ الديمقراطية.

وجاء قانون الإعلام الجديد لسنة 1990 كنتيجة لهذا التوجه الديمقراطي وإقرار التعددية الإعلامية وحرية التعبير. فبدأت الصحف المستقلة على إثر هذا التغيير بالظهور وقد سميت منذ ظهورها بالصحف المستقلة بمفهوم الاستقلالية المالية والسياسية عن السلطة الحاكمة فهي صحف يملكها خواص من أرباب الأموال وهي عبارة عن يوميات وأسبوعيات تصدر باللغة العربية وأخرى بالفرنسية.

وقد بلغ عددها في نهاية 1990 : 9 يوميات، 29 أسبوعية، 31 نصف شهرية و19 دورية باللغة العربية. أما باللغة الفرنسية فبلغت 07 يوميات، 34 أسبوعية<sup>30</sup> و31 دورية، ليشمل بذلك المشهد الإعلامي في مرحلته الأولى من التعددية الإعلامية 160 عنوانا، منها: 18 يومية، 60 أسبوعية، 21 نصف شهرية و8 دورية<sup>31</sup>.

إلا أنه سرعان ما بدأ هذا العدد بالانخفاض للظروف السياسية والأمنية والاقتصادية وحتى المهنية التي لم تكن تشجع كثيرا على استمرارية نشر الصحف في الجزائر، خاصة سنة 1994 وما بعدها. حيث وصل هذا الانخفاض إلى 120 عنوانا من بينها 27 يومية و59 دورية أخرى. أما خلال سنة 1995 فلم يبق في الساحة غير 100 عنوان من بينها 22 يومية و51 دورية.

وواصل هذا الانخفاض سنة 1996 ليصل إلى 85 عنوان 19 يومية و45 دورية، وفي سنة 1997 لم يبق سوى 79 عنوان منها 18 يومية و38 دورية. مع ما ترتب عنه من انخفاض في نسبة السحب، حيث بلغ سنة 1997: 543.398 نسخة يوميا.

بعد هذه السنة اتضحت الصورة الإعلامية في الجزائر، وعرفت نوعا من الاستقرار الذي أفرز عنه سيطرة 5 يوميات أساسية من مجموع 18 يومية وهي الخبر باللغة العربية وle Soir d'Algérie، El watan، Liberté، Le Matin باللغة الفرنسية. في وقت الذي شهدت فيه هذه المرحلة اختفاء العديد من اليوميات المستقلة منها: العالم السياسي، الأصيل، الصبح آفة، الجزائر اليوم. في حين شهدت سنة ألفين، ميلاد يوميتين باللغة العربية احتلت مكانا جيدا في السوق الإعلامية وهي الشروق اليومي والفجر.

والملاحظ أن العناوين التي ظهرت في الساحة الإعلامية كانت مسيرة في غالبها من طرف شركة محررين: Société de rédaction. غير انه ظهرت فيما بعد عناوين جديدة بمبادرة من صحفيين أو مستثمرين خواص، كما هو شأن يومية Liberté في ماي 1991 و Le Matin في سبتمبر 1991 وكذا يومية Nouvel Hebdo في فيفري 1992.

إذا كانت الصحافة المستقلة قد عرفت في بداية مشوارها التعددي تطورا كمي ملحوظا وازدهارا كبيرا، عكسته العشرات من العناوين الصحفية الجديدة التي أثرت السوق الإعلامية الوطنية.<sup>32</sup> إلا أن الوضع الإعلامي سرعان ما بدأ بالتغيير مع تعليق المسار الانتخابي. حيث عمدت السلطة السياسية إلى فرض هيمنتها على الصحافة المستقلة تحت شعار (استرجاع هبة الدولة) وهو ما يتضح من خلال التعليقات المؤقتة لبعض العناوين والنهائية للبعض الآخر. وقيام عناصر الأمن في كثير من الأحيان باقتحام مقرات الصحف واعتقال الصحفيين وتوقيف الصحف بدون أمر قضائي، إلى جانب محاولة خنقها اقتصاديا عن طريق إصدار منشورين يقضيان باحتكار الإشهار من طرف المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار. وهو ما أثر سلبا على النشاط الإعلامي للصحف

المستقلة وانخفاض أعدادها وتقليص نسبة السحب اليومي عن البعض الآخر.

## 1 - الإطار القانوني :

إذا كانت التشريعات قد طبعت علاقة الصحافة المكتوبة بالسلطة السياسية بطابع خاص يتأرجح بين انفتاح حذر وتأزم مفرط، وذلك من خلال منع الصحافة من نشر أي خبر يتعلق بالوضع الأمني دون الرجوع إلى السلطات<sup>33</sup>. وحتى هذا الرجوع كان مشروطا بكيفية معالجة الأخبار الأمنية من قبل وسائل الإعلام الجزائرية.

يبدو أن وسائل الإعلام المستقلة ( الصحافة)، أصبحت في هذه المرحلة التي انتقلت مع دستور 1989 من الأحادية إلى التعددية، في التصور والمنهج والعمل وحتى الأهداف، مسرحا لسلوكيات وأفكار وتصورات متباينة ومتناقضة أحيانا أدت إلى خلافات حادة ناجمة عن غياب مشروع مجتمع واضح المعالم، يتركز على مقومات وقيم واضحة ملزمة في ذاتها رغم وجود ضوابط حددها الدستور.

إن قانون الإعلام 1990 رغم أنه فتح بابا للحرية والتعددية الصحفية من جهة، إذ أنه سمح بصدور عشرات العناوين، واعترفه بحق المواطن في لإطلاع بموضوعية على الواقع. ولكنه قام من جهة أخرى بتقييد الحرية الإعلامية، حيث خصص هو الآخر بابا كاملا للأحكام الجزائية، حتى لُقّب بقانون عقوبات ثان. فقد احتوى في بابه السابع على 22 مادة جزائية وهي تشكل هاجسا عقابيا من حيث شدة العقوبات المنصوص عليها، كما أنها غامضة وعمامة من حيث تحديد الخطأ أو "الجنابة المهنية" والأمر يتعلق بالمساس بأمن الدولة والوحدة الوطنية والسياسة الخارجية والأسرار الاقتصادية والإستراتيجية العسكرية، كما تعاقب هذه النصوص القذف والشتم والتحريض. والملاحظ كذلك في هذا القانون، هو غياب الباب الخاص بإعانات الدولة للصحافة المكتوبة ( الإعفاءات من الضرائب، دعم أسعار الورق، تسعيرة تخفيضية فيما يخص وسائل النقل، وسائل الاتصال...) هذا ما يترك للدولة مجالا واسعا أمام تدخلاتها والتأثير على العمل الصحفي

بالنسبة للصحافة المستقلة.

بعد توقف المسار الانتخابي وظهور أعمال العنف كانت الحاجة إلى قانون جديد تحاول السلطة من خلاله التصدي بصفة قانونية لهذه الظاهرة الجديدة، باعتبار أن التشريعات القانونية السابقة لم تشر لمثل هذه الوضعية. لأن التشريع يوجد أصلا لضبط العلاقات بين الأفراد والمؤسسات في المجتمع للمصلحة العامة والتكيف مع كل المستجدات، الأمر الذي استوجب إصدار المرسوم التشريعي رقم 03/92 المؤرخ في 30 سبتمبر 1992 والمتعلق بمكافحة الإرهاب. لقد جاء هذا القانون في ظروف استثنائية، تم من خلاله الحد من حرية الممارسة الإعلامية خاصة المواد (5،7،20)، حيث جاءت هذه المواد مخالفة لأخلاقيات المهنة والنصوص المعمول بها دوليا في هذا المجال.

وكان المبدأ الأساسي في هذا القانون والمتعلق بالإعلام الأمني هو أن لا يجوز لمختلف الأجهزة الصحفية أن تنشر الأخبار والمعلومات التي ترسل لها عن طريق المناشير ومراسلات مصالح الأمن. ولتأبئة احترام هذه الإجراءات من قبل وسائل الإعلام، خاصة الصحافة المستقلة، عملت السلطات على إيجاد أنواع أخرى من الرقابة كالتهديدات بقطع المساعدات المالية على الصحفيين واعتقالهم. فكم تعرضت الصحف إلى المصادرة من المطابع واعتقل الصحفيون لأنهم تناولوا موضوعا حساسا يدخل ضمن إطار المساس بأمن الدولة، حسب قانون الرقابة الذي تمثله لجان القراءة في مؤسسات الطباعة. والأمثلة على ذلك كثيرة<sup>34</sup> وتلاه بعد ذلك القرار الوزاري المشترك بتاريخ 07 مارس 1994 في إطار حالة الطوارئ من اجل محاصرة الصحافة المستقلة ومراقبة الخبر الأمني. كل هذه الإجراءات لم تكن في الغالب نتيجة دعوى قضائية من طرف أشخاص معينين، بل هي نتيجة قرارات تعليق مباشر ودون إشعار من أعوان السلطة العمومية في وزارتي الداخلية والاتصال أو عندما تحركها السلطة السياسية. ثم جاء قانون العقوبات في 16 ماي 2001، ليجعل الأمور أكثر تعقيدا. فمن بين المواد التي احتواها هذا القانون نذكر على

سبيل المثال المادة 144 التي تنص على عقوبات من 03 إلى 12 شهر سجنا وغرامات مالية من 50 ألف إلى 250 ألف دج ضد أي شخص يمس برئيس الجمهورية بعبارات تحمل السب والشتم أو القذف سواء عن طريق المكتوب أو الرسم، وهذا مهما كانت الوسيلة المستعملة، صوت، وصورة أو حامل الكتروني.

## 2 - الجانب الإقتصادي

أ - الإشهار : من المغامرة محاولة إنشاء جريدة بدون إشهار، إذ يعتبر الركيزة الأساسية لحياة الجريدة. فالصحف التي لديها أقل من 03 صفحات من الإشهار، من الصعب أن تجد توازنها، لأن مداخل مبيعاتها لا تكفي لسد حاجياتها للاستمرار. هذا ما يجعل الصحف في بحث دائم عن الإشهار. يعد الإشهار من بين الوسائل التي تستعملها السلطة السياسية للضغط على الصحافة المستقلة من زاوية التشريعات الصادرة في شأنه في الجزائر. إن سعر بيع الجريدة الخاصة لنسخها يوميا لا يكفي لتغطية احتياجاتها. إذ أنه لا يعود لها سوى ب11% من عائدات بيع العدد الواحد. حيث تأخذ المطبعة لوحدها دون الموزع والبائع 90% من سعر النسخة. بالإضافة إلى الديون التي لم تسدد من طرف الموزعين لأصحابها أي الناشرين وأجور العمال والصحفيين. هذا الاحتناق المالي يدفع بالصحافة المستقلة التوجه إلى الإشهار كمصدر دخل أساسي. وقد كانت هذه الصحف في بدايتها تعاني من الفوضى في هذا القطاع، فالإشهار كما هو أهم عنصر تمويلي للصحيفة المستقلة فإنه أهم عنصر مقيد لاستقلاليتها التحريرية، فهو يفرض عليها أن تبحث عن قراء مستهلكين لمنتج معلن وبهذا فهي تكون مجبرة على التخلي عن سياستها التحريرية وبالتالي تفقد مصداقيتها أمام القراء. وقد كانت الصحافة المستقلة في بدايتها تعاني من مشكل الحصول على المادة الاشهارية، خاصة في ظل فراغ قانوني كبير، وغياب معلنين خواص ذو إمكانات كبيرة. فكان الاعتماد خاصة على المعلنين العموميين والتي لم تكن إعلاناتهم تجارية في غالب الأحيان، إضافة إلى الفوضى في التسعيرة والاحتكار في توزيع الصفحات الاشهارية من طرف

الشركة الوطنية للنشر والإشهار ANEP. وقد نتج هذا الاضطراب وهذه الفوضى على مستوى الإشهار بسبب عدم إدراج هذا القطاع في قانون الإعلام لسنة 1990، إذ نصت المادة 100 منه على أنه "يستثنى الإشهار من مجال تطبيق هذا القانون ويحال على قانون خاص"<sup>35</sup>. إلا أنه لم يحال على قانون خاص وبقي التعامل مع الوكالة يخضع للاعتبارات غير مهنية وغير مضبوطة.

ونتيجة لهذا الوضع تهاقت الشكاوي والمطالب من طرف الصحف المستقلة تنادي بتنظيم العائدات الإشهارية عن طريق قانون للإشهار يضمن التوزيع العادل للصفحات الإشهارية بين العناوين والقضاء على العشوائية والفوضى في هذا المجال. وقد جاء مرسوم 19 آوت 1992 والذي خيب آمال الناشرين واعتبروه ضربة قوية من طرف السلطات العمومية تسببت في اختفاء العديد من الصحف. ويمكن على سبيل المثال ذكر البعض منها مثل المنشور الحكومي رقم 626 المؤرخ في 19 آوت 1992 والذي يفرض على مؤسسات الدولة والإدارات المركزية والمؤسسات العمومية. بمنح إعلاناتها الإشهارية إلى الوكالة الوطنية للنشر والإشهار ANEP، والتي توزعها بدورها على مختلف الجرائد، دون الأخذ بعين الاعتبار اختيارات المعلنين. وقد تبع هذا المنشور، منشور آخر مكمل في محاولة من السلطات العمومية لترسيخ وضع احتكاري تام للإشهار، تستطيع من خلاله الضغط على الصحافة المستقلة والتحكم في مواقفها السياسية. وقد صدر المنشور الثاني في شهر أكتوبر من نفس السنة ينبه فيه رئيس الحكومة إلى أن اختيار السند الإشهاري من حق الوكالة الوطنية للإشهار وحدها. لقد أرادت السلطات العمومية من خلال هذين المنشورين الضغط على الصحافة المستقلة واستعمال الإشهار كأداة مساومة وذلك بمنح الوكالة الوطنية للإشهار حق توزيع الصفحات الإشهارية بطريقة انتقائية، حسب مقاييس ومعايير سياسية بالدرجة الأولى. وفي 13 جويلية 1996، أصدر رئيس الحكومة الجديد السيد أحمد أويحيى تعليمة ماثلة يدعو فيها من جديد مسؤولي الإدارات والشركات العمومية تكليف الوكالة الوطنية للنشر والإشهار بإشهارهم، كما كلف هذه الوكالة باختيار للأشكال التي يتخذها

الإشهار المذكور والوسائط التي ينشر فيها. وقد شكل الإشهار نقطة حساسة بين السلطة السياسية والصحافة المستقلة حيث أضعفت هذه القوانين كثيرا من قدرات الصحافة المستقلة، وأثارت سخط واستياء الكثير من المتعاملين الاقتصاديين في القطاع العمومي. فقد عملت السلطات العمومية كل ما بوسعها لاحتكاره (عن طريق القوانين من 1991 إلى 1997) وبواسطة ممارسات الوكالة الوطنية للإشهار، حيث أنها كانت تتعامل بطريقة منحازة في مسألة توزيع الحصص الإشهارية، سواء بين الصحف المستقلة ذاتها أو بينها وبين الصحف التابعة للقطاع العام. فكانت هذه الأخيرة تجني القسط الأكبر من هذه النسب الإشهارية التي توزعها الوكالة. إذ وصلت النسب الخاصة بها إلى 18.62% سنويا لجريدة المجاهد و17.94% سنويا لجريدة الشعب من مجموع الصفحات المخصصة للإشهار والتي وصل عددها في نوفمبر 1992 إلى 784 صفحة لجريدة للمجاهد و312 صفحة لجريدة الشعب<sup>36</sup>. وكان نتيجة هذا التضييق في توزيع المادة الإشهارية من خلال هذه المراسيم والممارسة التمييزية للوكالة الوطنية للإشهار، أن اختفت بعض العناوين بسبب عدم كفاية مداخيلها من الإشهار. وحتى في غياب مرسوم بلعيد عبد السلام كما اتفق على تسميته في الأوساط الإعلامية، لم تتوقف السلطة على استعمال الإشهار كسلاح للضغط على الصحافة المستقلة عن طريق بعض الإجراءات التي جعلت من سونطراك مثلا، والذي تعد من أكبر الشركات المشهورة، تحوّل كل إعلاناتها نحو منشور إشهاري رسمي يصدر عن وزارة الطاقة والمناجم. أو التعليمات الغير رسمية من طرف رئيس الحكومة، بعدم شراء مساحات اشهارية من طرف القطاع العام في الصحف المستقلة، بغرض خلق صعوبات مالية لهذه الجرائد حتى تصبح غير قادرة على تسديد نفقات الطبع ومنه إلى الاختفاء. ولكن منذ سنة 2000 وبعد مصادقة مجلس الوزراء على مشروع قانون خاص بالإشهار بتاريخ 28 فبراير 1999، والذي وصف من طرف العديد على أنه إشارة على أن السلطة قد استفادت من دروس الماضي، حيث أعلن المشرع على نهاية احتكار الدولة لقطاع الإشهار مع إعطاء المتعاملين حرية اختيار السند الإشهاري، أي النهاية الرسمية للتسيير الاحتكاري للإشهار من

طرف الوكالة الوطنية للنشر والإشهار.

ب - وسائل الطباعة: تعتبر مشكلة الطبع من الهواجس التي عانت وما زالت تعاني منها الصحافة المستقلة، وقد وجدت فيها السلطة أداة فعّالة للتحكم في حرية التعبير، التي بدأت تأخذ مسارات وأشكال غير مرغوب فيها ولم تكن متوقعة من طرف أصحاب القرار. فقد شكلت هذه المرحلة انفجارا إعلاميا جعل من مؤسسات الطباعة الموروثة من عهد الأحادية تصبح قبلة التعددية الإعلامية والمنفذ الوحيد لإيصال الأخبار والمعلومات إلى الطرف الآخر. وكانت هذه المؤسسات تعاني صعوبات كبيرة على مستوى جميع فروعها من حيث الوقاية والتموين والصيانة والأمن. وأدى العدد الكبير للعناوين الصادرة إلى عجز المطابع الأربعة (الشعب والمجاهد والجمهورية والنصر) بالنظر إلى طاقة سحبها على تلبية الكم الهائل من الصحف الحزبية والعمومية والمستقلة. مما خلق اضطرابا في صدور بعض الجرائد، ولم يصبح لها الخيار لا في الكمية الواجب سحبها ولا في التوقيت الذي تصدر فيه. كما أدى قلة المطابع الجهوية إلى خلق مشاكل لطبع الصحف الوطنية التي اضطر كثير منها التحول إلى صحف جهوية رغم عنها. فوجود أربعة مطابع في مقابل ما يزيد عن 200 عنوان، أدى إلى عدم توازن واضح بين الإمكانيات المتوفرة والإعلام المكتوب الذي يحتاج إلى هذه الإمكانيات. وأدى هذا الازدحام إلى جعل المؤسسات المطبعية تعاني من ضائقة مالية رهيبية بسبب عجز الكثير من الصحف التي ركبت المغامرة عن دفع مستحقاتها. الأمر الذي جعل مطبعة المجاهد، مثلا، تتوقف عن طبع العديد من العناوين بسبب عدم تسديد المستحقات.

وقد أدى الانفجار الإعلامي وظهور عدد كبير من الصحف إلى حدوث اختناق لدى مؤسسات الطباعة (الأربعة) خاصة مطبعة الوسط. فقد كانت تقدر حاجياتها في هذه الفترة بـ 8 آلاف طن من الورق وألف طن من الحبر و80 ألف صفيحة Offset مما أدى إلى تدخل الحكومة لمساعدة المطابع. ضف إلى ذلك عدم تسديد الكثير من الصحف المستقلة لمستحقاتها لدى المطابع أو التأخر في تسديدها كما أدى ارتفاع سعر الورق في السوق العالمية وانخفاض قيمة الدينار إلى

ارتفاع سعر الطبع<sup>37</sup> مما أدى بدوره إلى رفع سعر بيع النسخة الواحدة وانخفاض سحب الصحف المستقلة أو التخفيض من عدد الصفحات. إضافة إلى مشاكل أخرى كالأضرابات في المطابع<sup>38</sup> بسبب عدم تسديد أجور العمال وكذا الأعطال في ماكينات المطابع ونقص قطع الغيار إلى عرقلة الظهور المستمر لبعض العناوين المستقلة والتوقف الكلي للبعض الآخر منها.

رابعا - أهم حلقات الصراع بين السلطة والصحافة المستقلة في الجزائر

لقد ارتبط تطور الصحافة المستقلة ارتباطا وثيقا بتطور الحياة والأوضاع السياسية في الجزائر، فقد تأثرت بمختلف المنعرجات والتوجهات السياسية الناتجة عن تغير الحكومات، حيث يمكن أن نحصر هذا التطور في المراحل التالية:

**1 - مرحلة الازدهار:** وهي المرحلة التي امتدت من صدور قانون الإعلام في أبريل 1990 إلى بداية جوان 1991. وتميزت بغياب وزارة الإعلام والثقافة وحدوث انفجار إعلامي كبير، نتج عنه أكثر من 120 عنوان. كما شهدت هذه الفترة تطورا نوعيا للصحافة المكتوبة بصفة عامة (الحزبية والمستقلة) من حيث حرية التعبير والنقد، حتى سميت هذه الفترة بالربيع الديمقراطي. فلم يحدث فيه اصطدام مع السلطة وكان المجال مفتوحا لكل الأصوات والآراء والتيارات السياسية.

**2 - مرحلة الاستقرار:** امتدت من جوان 1991 إلى غاية توقيف المسار الانتخابي وتميزت بصدور عدد ضئيل من الصحف واحتجاب عدد آخر منها، كما تميزت بظهور أولى بوادر الصراع بين السلطة السياسية والصحافة المستقلة، واتخذ طابعا قضائيا حيث امتثل عدد كبير من الصحفيين أمام المحاكم والمجالس القضائية وكان هذا الصراع غير مباشر بين السلطة والصحافة المستقلة وبدأت فيه السلطة بمحاولة احتواء الوضع والسيطرة على التدفق الإعلامي الغير محدود والغير مقنن.

**3 - مرحلة التراجع والاصطدام:** امتدت هذه المرحلة من استقالة رئيس الجمهورية في 11

جانفي 1992 إلى غاية جوان 1993. وقد تميزت هذه المرحلة باحتدام الصراع السياسي على السلطة وظهور المجلس الأعلى للدولة وإعلان حالة الطوارئ، أي تأزم النظام السياسي بأكمله وظهور العنف والعمليات الإرهابية. تميزت هذه المرحلة في المجال الإعلامي بسيطرة السلطة على الصحافة المستقلة، حيث بدأت في استعمال الوسائل الردعية المباشرة من خلال مدهامات عناصر الأمن للمقرات الإعلامية واعتقال الصحفيين وتوقيف الصحف عن الصدور بمقررات من مختلف الوزارات وخاصة وزارة الداخلية كما تميزت بتضييق الخناق على هذه الصحافة من خلال القوانين ( قانون العقوبات والإشهار وغيرها ). مما أدى إلى اختفاء الكثير من الصحف، سواء لأسباب سياسية، أمنية أو اقتصادية. اتسمت هذه المرحلة بتدهور العلاقة بين السلطة والصحافة المستقلة، حيث تم الحد من الحريات العامة ومن ضمنها حريات التعبير في إطار حالة الطوارئ، وذلك من خلال مفاهيم جديدة ومصطلحات سياسية أمنية غامضة تم على أساسها التعامل بشدة مع الصحافة المستقلة

**4 - مرحلة الخضوع والهدنة :** وهي المرحلة الممتدة من جويلية 1993 إلى بداية 1999. وهي المرحلة التي تناقست فيها حدة الصراع، وحاولت معظم الصحف الانسجام مع الوضع الجديد من خلال عدم انتقادها لخطاب السلطة وخضوعها بشكل أو بآخر لتعليمات وأوامر هاته الأخيرة، ليس جبا فيها ولا دفاعا عن منهجها السياسي ولكن اقتناعا بضرورة الصمت في هذه المرحلة للأسباب الأمنية المتدهورة أو تفاديا لغضب وانتقام السلطة التي سخرت كل الوسائل لمراقبة وإخضاع الصحافة. كما يجب الإشارة إلى موالاة بعض هذه الصحف لتيارات وقوى موجودة في السلطة وارتباط البعض الآخر منها بمصالح فئوية متعلقة ومرتبطة بشكل وثيق بأجهزة الدولة مما أدى إلى إدخال هذه الصحافة في دوامة الصراع ونتج عنه تعرض صحفيين للتهديد والقتل والاختطاف، مثلت هذه المرحلة نقطة سوداء في تاريخ حقوق الإنسان والحرية الإعلامية بصفة خاصة. فقد أعلنت الجماعات المسلحة عبر النشريات السرية التي كانت

تصدرها وتعلقها على جدران المساجد عن نيتها في استهداف المثقفين بصفة عامة والصحفيين بصفة خاصة. واعتبرتهم عملاء ومؤيدين للسلطة.

لقد استعملت هذه المفاهيم الجديدة في عالم السياسة والإعلام بغرض وضع حد للمعارضة الصاعدة مهما كان شكلها، بإجبارها على الخوض في الأمور الثانوية وإبعادها عن القضايا الإستراتيجية الكبرى المتعلقة بطبيعة النظام وقضية التداول على السلطة، وحرية التعبير وانتقاد المسؤولين والكشف عن التلاعب والشفافية في تسيير أمور الدولة... الخ. وقد وصف تقرير أعد سنة 1999 حول وضعية الصحافة في الجزائر هذه الحالة "بأنها مبنية على هشاشة"<sup>39</sup> فمؤسسات الصحافة الخاصة أو المستقلة وجدت نفسها واقعة بين المطرقة والسندان. مطرقة نقص وسائل الطباعة وتراكم الديون الواجبة عليها اتجاه المطابع المتحكمة فيها وغياب التدفق الإشعاري الذي يسمح لها بالتنفس والمواصلة. وسندان السلطة التي لم تكف عن مضايقة هذه الصحافة باستعمال هذه الوسائل ووسائل أخرى. وبذلك تكشف عن عدم تأقلمها والطابع الديمقراطي في ممارسة الحكم، ولم تقبل وجود هذا النوع من المعارضة الذي يهدد مصالحها. إن الأخبار الأمنية تعتبر المشكل الأساسي لاختلاف الرؤى بين السلطة والصحافة المستقلة في هذه المرحلة، فهذه الأخيرة ترى من واجبها تقديم المعلومات اللازمة للمواطن بكل شفافية وموضوعية باعتباره صاحب الحق في معرفة الحقيقة وما يجري حوله، بينما ترى السلطة في ذلك تحريضا على العنف، أو تعطيلاً لعمل قوات الأمن أو مساساً بأمن الدولة. في تقرير أعدته مجموعة الأزمات الدولية International crisis group<sup>40</sup> جاء فيه أن السلطات قد "استبدلت الإجراءات القمعية (التوقيف الإداري، اقتحام المقرات الإعلامية من طرف قوات الأمن، توقيف الصحفيين) بإجراءات أخرى أقل إثارة ولكن بنفس النتائج، فالمراقبة أصبحت معهودة لمطابع الدولة التي تتحجج بالأسباب التجارية"<sup>41</sup>. هذه الإجراءات المستعملة لخنق صوت الصحافة المستقلة، دفع بهذه الأخيرة إلى التعامل بطريقة أكثر ليونة مع السلطة ومجاراتها في هذا الخط بخصوص القضايا

الأمنية، سواء كان باقتناع من طرف البعض منها أو تكتيك وحسابات مصالح من طرف البعض الآخر. مما أدى إلى السكوت من طرف المطابع وبيعاز من السلطة عن الديون المتراكمة لكثير من العناوين. فاعتادت بعض الصحف على عدم دفع مستحقاتها نتيجة هذا التساهل لمدة طويلة.

لكن مع تراجع الوضع الأمني وزوال خطر الإرهاب، بدأت الصحافة المستقلة في استعادة مكانتها ومحاولة اكتساب جمهور أكبر بالتعرض إلى السلطة وكشف عيوبها وسوء التسيير في مختلف المجالات مما دفع السلطة إلى إخراج ورقة الديون كأداة للمساومة "لقد كانت السلطة من قبل تهددنا بالخوف والآن فهي تهددنا بالمال"<sup>42</sup>. وكانت أول محاولة لكسر الضغوطات والعراقيل وفك الحصار على الصحافة المستقلة ما قامت به جريدة الوطن والخبر سنة 2001<sup>43</sup> وهو إنشاء أول مطبعة خاصة تقوم بطبع الجريدتين وجرائد أخرى. وهذا ما يعني بداية فقدان السلطة سيطرتها على إحدى أدوات الضغط على هذه الصحافة.

#### خامسا - خصوصيات الصحافة المستقلة في الجزائر

##### 1 - الوصول إلى مصادر الخبر

إن توفر حرية التعبير ورفع الرقابة على العمل الصحفي وإمكانية فتح جريدة من طرف الخواص، يجب أن يرافقه توفر العناصر الشكلية التي من شأنها أن تدعم العمل الصحفي المستقل ومن بينها، مبدأ الحق في الوصول إلى مصادر المعلومات.

وهذا المبدأ يشمل المادة الأساسية التي تبدأ الصحيفة عملها وتنتهي بها للوصول إلى مصدر المعلومة، إلى تحريرها في شكل خبر، إلى طبعها، ثم إلى توزيعها وبيعها. وهذا ما أشار إليه فرانسيس بال<sup>44</sup>، الذي حلل عناصر هذا المبدأ إلى:

حرية الوصول على مصادر المعلومات، حرية بث وتناقل المعلومات، حرية استقبال المعلومات، التنقل الحر للمعلومات

أما عن وجود هذه المبادئ في التشريع الجزائري الخاص بالإعلام. فإن قانون الإعلام لسنة 1990 قد صرح في المادة 35، أن للصحافيين المحترفين الحق في الوصول إلى مصادر الخبر... ويخول هذا الحق على الخصوص للصحفيين المحترفين أن يطلعوا على الوثائق الصادرة عن الإدارة العمومية التي تتعلق بأهداف مهمتها، إذا لم تكن هذه الوثائق المصنفة قانونيا والتي يحميها القانون<sup>45</sup>. إن هذا النص يعتبر مكسبا قانونيا هاما للصحافة المستقلة، حيث يسمح لها (على الأقل نظريا) بتحقيق نجاعة وفعالية كبيرة في معالجة المواضيع السياسية والاقتصادية التي تمه المواطن. كالفساد والرشوة وسوء التسيير والتجاوزات في استعمال السلطة... إلخ. لكن المادة 36 من نفس القانون<sup>46</sup> وإن كانت ظاهريا تحاول تنظيم التعامل مع المعلومات، إلا أنها فرضت حاجزا أمام الممارسة الحرة للمهنة الإعلامية. فتسبب الوضع الأمني المتدهور والمرحلة الانتقالية الصعبة التي مر بها النظام السياسي في معالجته للأزمة الديمقراطية في الجزائر والتي جعلت المواطن يقف موقف المشاهد والمتفرج ولا يشارك في الخيارات السياسية والاقتصادية التي انتهجتها السلطة.

هذا من الجانب النظري. أما فيما يخص الجانب العملي، فإن صعوبات الوصول إلى الخبر بالنسبة للصحافة المستقلة فكانت في البداية من أكبر العراقيل. حيث أن أكبر حجم من الأخبار كانت تأخذه من وكالة الأنباء الجزائرية وهي مؤسسة عمومية. أما المراسلون فإن عملهم وإمكاناتهم وحتى عددهم لم يكن يسمح لهم بتغطية الأخبار المحلية بشكل كاف وشامل ومتابعة القضايا والملفات الاقتصادية بشكل دقيق. أما وكالات الأنباء الأجنبية فلم تكن تقدم سوى الأخبار الدولية وبعض الأخبار الوطنية غير الدقيقة والجانبية. فكانت الصحافة المستقلة تعتمد في بداياتها على ما تقدمه وكالة الأنباء الجزائرية بشكل شبه كلي، كما أنها كانت تحصل على أخبار ومعلومات غير رسمية وغير دقيقة ولا يمكن التأكد منها. ومما زاد في صعوبة الممارسة الحرة لهذه الصحافة، هي المرحلة الحرجة سياسيا وأمنيا ودفع بالسلطة إلى إنشاء لجان رقابة أو كما تسمى

لجان قراءة على مستوى المطابع والتي كانت تقوم بمنع نشر أي معلومات لم تصدر عن وكالة الأنباء الجزائرية. وقد أدى هذا الوضع، أي عدم تنوع مصادر الخبر بسبب عدم وجود شبكة قوية من المراسلين والمتعاونين، إلى تشابه في المحتوى الإخباري بين الصحف العمومية والمستقلة في هذه المرحلة. واقتصر الاختلاف على كيفية الإخراج واختيار العناوين، وكذا بعض التعاليق عن الأخبار السياسية والاقتصادية التي لا تحمل أهمية كبيرة.

أضف إلى ذلك ما كانت تمارسه وكالة الأنباء الجزائرية على بعض الصحف المستقلة من ضغوطات، مثل قطع الخط التلغرافي الخاص بها وبالوكالات الأجنبية الأخرى على يوميات: الخبر، elwatan، La Nation Le soir d'Algérie، وذلك لمدة يومين، حتى تجبرهم على إمضاء عقود معها وقبول الزيادات في حقوق الاشتراك.

## 2 - بين الواجب الإعلامي والواقع التجاري

أمام ضخامة التكاليف والاحتكار شبه الكلي لوسائل الإنتاج والإشهار من قبل السلطة، وأمام الصعوبات السياسية والأمنية ومحاولات الإخضاع الممارسة عليها، وجدت الصحافة المستقلة نفسها مجبرة على التحكم في الجانب التجاري والسيطرة على النفقات ورفع مستوى المداخل لتتمكن من الصمود في السوق الإعلامي. ويتمحور هذا النشاط التجاري للصحيفة المستقلة في 03 مستويات هي :

**الأجور :** كان الانفجار الإعلامي بعد الإعلان عن التعددية السياسية والإعلامية في الجزائر حافزا لعدد كبير من المثقفين وخريجي الجامعات والصحفيين بالاتجاه إلى هذا السوق الجديد للعمل. وكان وضع الصحف المستقلة حديثة النشأة يتميز بقلّة الإمكانيات وتراكم ديون المطابع والتوزيع، مما أدى إلى استغلال هذه اليد العاملة بأجور زهيدة. وكان أغلب العاملين في هذه الصحف من المتعاونين، أما الصحفيون الدائمون فكان يتمثل في الفريق المؤسس لهذه الصحيفة فقط.

الاستقلالية المالية : نشرت وزارة الاتصال تقريراً إحصائياً يوم 18 سبتمبر 1991 يتضمن قائمة بكل الصحف التي استفادت في المرحلة الأولى من دعم السلطة والذي قدر بنحو 400 مليون دج. كما تم على أساس قرار 19 مارس 1990 تحويل أجور الصحفيين المنفصلين من القطاع العمومي إلى غاية 1992. وقامت السلطات العمومية برعاية لجنة المتابعة بتأجير المقرات بدار الصحافة لفائدة الصحف المستقلة وإمدادها بوسائل النقل وأجهزة التصنيف. وهذا يدل على أن الصحف المستقلة في هذه المرحلة كانت من إنشاء السلطة حيث أنها لم تشارك بأي إمكانيات مادية في إنشاء شركاتها مالياً ولا تقنياً. فالسلطة هي التي شرّعت لظهور هذا النوع من الصحافة وهي التي مولتها وقامت بتجهيزها مادياً وتقنياً. كما شكلت لجنة تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية لمساعدة هذه الصحف.

إن مثل هذه الرعاية آنذاك كان يترجم باعتبار الصحف المستقلة كمؤسسة ذات طابع اجتماعي وهي فرع من فروع القطاع العام. ولعل هذه النظرة تعود إلى هدف السلطة في تبنيها لفكرة الصحافة المستقلة وتجيدها على أرض الواقع، وهو مساعدة السلطة على توحيد الوعي الاجتماعي وسد الهوة بين الحاكم والمحكوم بإعطاء الفرصة للجماهير في التعبير عن آرائهم وتصوراتهم وتزويدهم بمواد إعلامية متنوعة ومبتكرة تلفت انتباههم وتستطيع السلطة من خلال هذه الصحف كسب ثقة الفئات الاجتماعية بتمرير رسائل غير مباشرة ومحتويات سياسية تؤثر بها على الرأي العام.

لكن هذا لم يحدث، حيث لم تقبل الصحافة المستقلة رغم هذا التبني المالي والمساعدة الاقتصادية أن تكون بوقاً من أبواق الدعاية السياسية للسلطة، مما اضطر هذه الأخيرة إلى مراجعة حساباتها والتعامل مع هذه الصحافة بأساليب أخرى جعلها في المواجهة وليس في الموالاة. وما زاد الوضع تأزماً بالنسبة للجانب المالي للصحف المستقلة، هو مشكل التوزيع حيث كانت المؤسسة الوطنية لتوزيع الصحف آنذاك الوحيدة الموروثة عن النظام الإعلامي السابق وهي تابعة للقطاع العمومي.

ورغم إمكانياتها الكبيرة، لم تكن مؤهلة لخوض غمار التعددية الإعلامية ومواكبة التدفق الإعلامي الكبير في عدد الصحف والنسخ التي يجب توزيعها، فلم تكن في المستوى المطلوب في أداء مهامها مما أدى إلى ارتفاع ديون الناشرين عليها وعجزها التام على التسديد، نتج عنه تسجيل خسائر كبيرة للصحف المستقلة، زيادة على النسبة العالية من المرتجعات بسبب تأخر وصولها إلى الأماكن المحددة.

### 3 - تحديات المحتوى ومحددات المضمون

إن الاستقلالية في صناعة الخبر تعني بالدرجة الأولى صياغته وتحريره ونشره دون الخضوع لأي ضغوطات أو توجيهات من أي جهة كانت في جميع مراحلها، وهذا يعني أيضا عدم القيام بعمل دعائي لتلك الجهات من خلال صياغة تلك الأخبار. ويتلخص هذا المبدأ في الصحافة المستقلة على مستوى خطها الافتتاحي وأهدافها الإعلامية، فإن كانت حرية التعبير وإبداء الآراء متوفرة ومضمونة، إلا أن هذا لا يكفي من أجل خلق وعي سياسي على مستوى الجماهير. يقول الصحفي الكاتب حسنين هيكل في هذا الإطار "لا بد أن يكون هناك وعي بأهمية المعلومات، فأنت لا تستطيع أن تتابع شيئا متابعة حقيقية إلا إذا وضعته في إطاره. وهو لا يتوفر إلا بمتابعة المعلومات... فأنا لا أستطيع أن أعيش إذا قلت لي ما يجري وبدون آراء، ولكن كيف أستطيع أن أعيش بالآراء وحدها دون أن أعرف ما يجري"<sup>47</sup>.

لقد عرفت الصحافة المستقلة في بدايتها هذا المشكل والذي أثر على مادتها الإعلامية بسبب احتكار السلطة للمعلومات الرسمية، وعدم القدرة على الوصول إلى مصادر المعلومات من طرف الصحف المستقلة، وأن المعلومات المنشورة سطحية لا تفيد في فهم الواقع في شيء وحتى إذا حصلت الصحيفة على معلومات وأخبار سياسية أو اقتصادية<sup>48</sup> بإمكانيتها الخاصة، فهي غير مؤكدة وقد يتعرض أصحابها للمتابعة والتوقيف وقد صرح وزير الاتصال في الإذاعة معاتباً الصحف المستقلة على خطها الافتتاحي المعادي للسلطة وأساليب كتاباتها قائلاً "إن هذه

الصحف التي تقول عن نفسها أنها مستقلة فإن الدولة هي التي أنشأتها بإمكانياتها"<sup>49</sup>.

هذا التصريح من الجانب الواقعي صحيح إلى حد كبير، لكن التلميح إلى ذلك بهدف وضع الصحافة المستقلة أمام خيارين، إما مواكبة السلطة في مشاريعها ومنحها الفرصة بشكل غير مباشر لتوجيه الرأي العام والتأثير فيه وبالتالي التركيز على أهداف معينة وتهميش كل ما لا يخدم سياستها. وإما التعرض للضغوطات والمتابعة والتوقيف وحتى الاعتقال والسجن. كما أن ضغوطات الوضع الأمني الذي ولدت فيه هذه الصحافة جعلتها في وضع مضطرب في صياغتها للأخبار، ووجدت نفسها بين المطرقة والسندان، مطرقة السلطة وسندان اللأمن. وهناك جانب آخر يجب التطرق إليه في تحليل مضامين الصحافة المستقلة وهو طبيعة نشأة هذه الصحافة. فبعد فتح مجال التعددية من خلال إجراءات قانونية، بدأت حركة واسعة من الصحفيين الذين فضلوا الخروج من القطاع العام وتوجهوا نحو مغامرة إنشاء صحف مستقلة. فقام بعض الصحفيين من جريدتي الشعب والمساء بإنشاء جريدة الخبر، كما استقال بعض صحافي وكالة الأنباء وجريدة آفاق وأصدروا يومية مسائية Le Soir d'Algérie، أما جريدة Le Matin فقد أنشئت بعد انفصال بعض صحفيي جريدة الجزائر الجمهورية بعد الأزمة التي عاشتها هذه الأخيرة في سنة 1990. أما جريدة الوطن فإن صحافييها قد قدموا من يومية المجاهد بهدف تقديم خدمة إعلامية بعيدة عن إعلام السلطة.

وهنا تظهر لنا ملاحظات هامة وهي :

- أن الصحف المستقلة تم إنشاؤها من طرف صحفيين من القطاع العام وهذا قد يؤثر على مضمون الرسالة الإعلامية على وجهين : **الوجه الأول:** أن هؤلاء الصحفيين قد اعتادوا على المراقبة الذاتية والعمل وفق الفكر الأحادي وموالاته السلطة في برامجها ومخططاتها مما يجعل من الخط الافتتاحي متأثرا بهذا السلوك وبالتالي قريبا من خط الصحف العمومية ومتابعا للسلطة بحكم التكوين والممارسة. **الوجه الثاني:** أن هؤلاء الصحفيين قد وجدوا أنفسهم لأول مرة في

تاريخهم المهني وبعد كبت طويل أمام حرية إعلامية واسعة وحرية تعبير كاملة. والتي يفهم منها حرية الرأي والتعليق والانتقاد وإصدار الأحكام أكثر من أنها حرية تزويد القارئ بالأخبار والإلتزام بالموضوعية والحياد والاحترافية في نقل المادة الإعلامية، بل اتجهت هذه الحرية في التعبير عن الانتماءات السياسية والتوجهات الفكرية والدفاع عنها وتوجيه الرسائل الإعلامية المؤيدة لها واستغلال هذه الصحافة في بعض الأحيان لتوجيه الرأي العام لتبني هذه التوجهات والأفكار.

### خاتمة

ان هذه التجربة الإعلامية في الجزائر والتي مرت بمراحل عديدة وعقبات كثيرة وعانت ويلات العشرية السوداء وتعاملت مع وضعيات مختلفة، قد اكتسبت تجربة اعلامية لا يستهان بها في مجال الممارسة والآداء الإعلامي. هذه التجربة سيكون لها دور كبير بعد انفتاح مجال السمعى بصري للإعلام المستقل، ونحن نرى اليوم اولى بوادر هذا الإنفتاح والتغيير الجذري في عادات وانماط المتابعة لدى المشاهد الجزائري، حيث انه تحول في فترة قصيرة من متابعة القنوات الأجنبية بشكل جزئي الى القنوات الجزائرية وهذا التحول يلاحظ بشكل كبير لدى المتتبع للقضايا الإعلامية رغم الدراسات القليلة التي بدأت تتناول هذا الموضوع وتحاول البحث في تأثير هذه القنوات على المشاهد الجزائري.

إن هذه الدراسة قد بينت لنا اشكالية التحول من النظام الأحادي الى النظام الديمقراطي ودور الإعلام المستقل في هذا التحول، لكن في نفس الوقت بينت لنا مدى جسامة التضحيات المقدمة من طرف المنتمين الى هذا القطاع من صحفيين وإداريين ومسؤولين.

كما بينت ايضا مدى صعوبة تقبل النظام السياسي لرياح التغيير وشدة المقاومة والمواجهة من خلال استعمال شتى الوسائل الممكنة للوقوف في وجه التيار التغييرى والحد من شدة قوته التي في بعض الأحيان كانت تتجاوز الحدود القانونية وحتى الأخلاقية، هذه المواجهة ترجمت بعدة وسائل كالتضييق والمساومة والتهديد وغيرها.

لكن في النهاية نستطيع القول أن هذه التجربة الإعلامية قد وصلت الى مستوى النضج وان السلطة قد قبلت بالتغيير في تهاية الأمر وحن الوقت للمرور الى مرحلة جديدة أكثر حرفية ومسؤولية، حيث يعتبر فتح مجال السمعى بصري الدليل على هذا المستوى في هذه المرحلة.

### الهوامش

- 1 - نصر الدين لعباضي، مرجع سابق، ص116.
- 2 - زهير احدادان الصحافة الجزائرية قبل الاستقلال، الموسوعة الصحفية العربية، الجزء الرابع. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. 1995، ص 129.
- 3 - نفس المرجع، ص 131.
- 4 - نفس المرجع، ص 72
- 5 - نفس المرجع، ص 97
- 6- نصر الدين لعباضي. الخبر الصحفي في الجرائد اليومية الصادرة باللغة العربية. مرجع سابق، ص 194.
- 7- صالح بن بوزة. وسائل الإعلام في الجزائر من الثورة إلى الاستقلال، مجلة الثقافة، وزارة الثقافة، السنة العشرون، العدد 108، ماي جوان 1995. ص: 54.
- 8 - Fatima zohra.gechichi.La presse algérienne de la langue arabe.de la fin de la seconde Guerre Mondiale aux déclenchement de la Révolution...Thèse de Doctorat.3eme cycle de l'Université de Paris XII.1982.p.6
- 9 - Zohir Ihedaden.op.cite.p.64
- 10- زهير احدادان وآخرون، اعلام الجزائر، دار هومة للنشر، الطبعة الأولى، ص74.
- 11 - Fatima zohra.gchichi. op cite P :08.
- 12 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، دستور الجمهورية 1963.
- 13 -Lahouri Sayeh. Les moyens d'information et le développement nationale en Algérie. Paris. Mémoire de l'institut française de presse. Université de Paris. 1969. P :35.
- 14 - صالح بن بوزة، السياسة الإعلامية في الجزائر، رسالة دكتوراه دولة في الإعلام، معهد علوم الإعلام والاتصال. جامعة الجزائر.ص126
- 15 - المرجع نفسه. ص 131.
- 16- لطفي الخولي، عن الثورة، في الثورة، وبالثورة، حوار مع بومدين، دار الثقافة، لبنان، 1978، ص 85.
- 17 - زهير إحدادان، الصحافة المكتوبة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 132.
- 18 - نفس المرجع، ص 190.
- 19 - صالح بن بوزة، مرجع سابق، ص 218.

- 20 - وزارة الثقافة، قانون الإعلام 1982
- 21 - حزب جبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية، المشروع التمهيدي ملف السياسة الإعلامية ،أفريل 1982، ص 34.
- 22- المرجع نفسه، ص 05.
- 23- كانت تصدر عن الحزب جريدة المجاهد الناطقة بالعربية والثورة الافريقية بالفرنسية.
- 24 - زهير إحدادان ،مرجع سابق، ص 138.
- 25 - اسماعيل مرازقة مرجع سابق، ص 203.
- 26 - حزب جبهة التحرير الوطني مرجع سابق، ص: 09.
- 27- قانون الإعلام 1992.
- 28 - الجريدة الرسمية ، قانون 88-01 ،المؤرخ في 12 جانفي 1988.
- 29- اسماعيل مرازقة، مرجع سابق، ص 218.
- 30- اسماعيل مرازقة ، مرجع سابق ، ص 120 30
- 31 - أنظر الملحق الإحصائي والجدول رقم 1، 2، 3، 4، 5، ص 538
- 32 كان ذلك نتيجة التشجيعات التي وفرتها الدولة من خلال منشور 19 مارس 1990 والذي سمح بتشكيل رؤوس أموال جماعية واستثمارها في مجال الإعلام حيث ضمن للصحفيين وعمال المؤسسات التابعة للدولة الاستفادة من أجرهم لمدة 30 شهرا مع منح قروض مالية للراغبين في إنشاء صحف مستقلة.
- 33 - القرار المشترك بين وزارة الثقافة والداخلية الصادر في 7 جوان 1994
- 34 - أنضر الجدول رقم 06 في الملحق
- 35 - المجلس الأعلى للإعلام، قانون الإعلام، 1990
- 36 - اسماعيل مرازقة، مرجع سابق، ص 134
- 37- ارتفع سعر الطبع الناتج عن ارتفاع تكلفته ب19 مرة وارتفع سعر الورق ب75% مقابل انخفاض العرض خاصة من كندا وهولندا الممولتان الأساسيتان لسوق الورق في العالم، فاضطرت المطابع الجزائرية إلى تخفيض صفحات الجرائد من 24 إلى 16 صفحة. كما هددت العديد من الصحف بالتوقيف ابان أزمة الورق العالمية في شهر فيفري 1995.
- 38 - قام عمال مطبعة الوسط بشن إضراب مطالبين برفع أجورهم مما أدى إلى غياب 04 يوميات عن الصدور، كما قام عمال ميناء الجزائر بإضراب مماثل، مما أثر على تمويل المطابع بالورق وانخفض سحب أغلب الصحف بأكثر من 50%.
- 39- الفدرالية الدولية للصحفيين، مرجع سابق، ص 07.
- 40 -<http://www.rsf.org>. 2006
- 41 - M'hamed rebah. Op.cite. P :96
- 42 - Florence aubenas. La crise de la presse algérienne. Libération du 09/09/1998. P :04.
- 43- صدر أول عدد لجريدة الوطن من المطبعة الجديدة يوم 17 جوان 2001.
- 44 - Francis Ball.Institution et public.des moyens d'information.paris.ed.mouchretien.93.p.196
- 45 - المجلس الأعلى للإعلام، قانون الإعلام 1990 ، المادة 35

- 
- 46 - تنص المادة 36 على أن الحق في الوصول إلى مصادر الخبر لا يجيز للصحافي أن ينشر أو يفشي المعلومات التي من طبيعتها ما يلي- أن تمس أو تهدد الامن الوطني أو الوحدة الوطنية أو أمن الدولة-أن تكشف سرا من أسرار الدفاع الوطني أو سرا اقتصاديا استراتيجيا أو دبلوماسيا -أن تمس بحقوق المواطن وحرياته الدستورية-أن تمس بسمعة التحقيق والبحث القضائي.
- 47 - اسبوعية العالم السياسي، من 08-15 جانفي 1996، ص19.
- 48 - انظر الملحق التوثيقي، الجدول رقم 06
- 49- السيد ميهوب ميهوبي، وزير الاتصال والثقافة ، حصة (ضيف الأخبار)، 07 مارس 1996.